

الدريكتا توريياتة العرب

«فجر الأوديسا» بين العراق ويوغسلافيا: غزو برّي أم «ريموت كونترول»؟

تفيد الأرقام والمعطيات وتأثيرات الأزمة المالية العالمية، إضافة إلى المعارضة الجمهورية الأميركية لأي التزام إضافي يكبد الخزينة تكاليف جديدة، بانعدام النية لدى حكام واشنطن بالنزول على الأرض، والنسب في موجة كره جديدة للسياسة الأميركية. كل ذلك في عز مساعي إدارة باراك أوباما لكسب ود

الأرض وعدم استعداد أي من المعنيين الدوليين للدخول في مستنقع ليبي في موازاة بقاء جبهات عديدة أخرى مفتوحة، أهمها أفغانستان طبعاً. وهنا لا يبدو الكلام الأميركي عن عدم استعداد الجيش للدخول في حرب ثالثة (العراق وأفغانستان والتورط في باكستان) مجرد حديث للاستهلاك الداخلي، إذ

الليبيين غير المهولين إلا بالقبائل، تستوجب إيجاد موطئ قدم على الأرض الصحراوية؛ أم بنغازي ستكون المعادل الليبي لكوسوفو، من ناحية اعتبارها ممنوعاً على القذافي المس بها، ويمكن الجهة المهاجمة التمرّك فيها (أكان تحت لواء الأمم المتحدة أم الحلف الأطلسي أم قوة مختلطة مع الجامعة العربية) لتجنّبها «تطهيراً عرقياً» وإبادة بحق المدنيين. لكن هنا يكمن تفصيل بالغ الأهمية؛ حتى الآن، لم تتصاعد دعوات تقسيمية فعلية لاستقلال الشرق الليبي عن غربه، بينما كان الهدف السياسي الأساسي في حرب يوغسلافيا إعطاء كوسوفو الاستقلال تحت شعار «إخراج الصرب من كوسوفو وإحلال قوات حفظ سلام وإعادة النازحين». ويمكن توقع أن تبقى مدن الشرق خالية من أي وجود عسكري أجنبي، إذا ظل الخطاب السياسي توحيدياً لا تقسيمياً في الجماهيرية.

ومع انطلاق الحملة العسكرية ضد ليبيا، تبدو ضئيلة توقعات احتمال اتجاهها لتكوّن عراقاً ثانياً؛ هنا شعب أعلن ممثلوه في «المجلس الوطني الانتقالي» رفضهم لأي إنزال برّي غربي أو أجنبي عموماً، حتى إنهم أعربوا عن نيتهم مقاومة أي احتلال أجنبي بأشرف ممّا يقاتلون كتاب النظام حالياً، حاصرين جل مطالبهم بمنع طائرات القذافي من قصفهم، وبتسليحهم والاعتراف بقيادتهم السياسية والعسكرية. ومن العوامل التي تجعل من تكرار السيناريو العراقي في ليبيا أكثر من صعب، اختلاف

أغلب الظن أنه لا الغرب ولا العرب ولا الليبيون حتى، يعرفون كيف ستنتهي أحداث ثورة 17 فبراير، بعدما دخلت في منعطف الحرب الدولية على نظام معمر القذافي. حرب مصيرها مجهول، في ظل إمكان مقارنتها بأحد سيناريوهي العراق 2003 ويوغسلافيا 1999

أرست خوري

بتاتاً، مع تسبّبها بمقتل 5700 مدني يوغسلافي (تقديرات بلغراد في مقابل اعتراف الحلف الأطلسي بمقتل 1500 مدني). أمّا في العراق، فحديث مختلف تماماً، إذ كانت حرباً مخططاً لها أن تنتهي باحتلال كامل وشامل لأرض بلاد ما بين النهرين، لا بتغيير نظام صدام حسين فحسب، بل ليكون ذلك التغيير مناسبة لقلب خريطة المنطقة والعالم. وحتى في تلك النقطة، أمكن إقامة مقارنة مع اعتبار حرب البلقان تاريخاً لبدء احتساب سنوات الأحادية القطبية الأميركية الفعلية، بعد سنوات الفوضى التي أعقبت انهيار المعسكر السوفياتي. السؤال المطروح اليوم هو كيف سيكون مصير حملة «فجر الأوديسا» التي بدأت بتتردد قبل يومين؟ هل ستكون نسخة عمّا حصل في الأيام اليوغوسلافية الـ78 (من 24 آذار حتى 11 حزيران)، بمعنى اقتصار الحملة على قصف جوي مكثف يستهدف البنى التحتية لنظام معمر القذافي، وتسليح المقاتلين الليبيين ليصفوا حساباتهم مع كتائب القذافي؟ أم حماية أبار النفط، المتمركزة في غالبيتها العظمى في الوسط والجنوب

يقدم التاريخ الحديث نموذجين يمكن استحضارهما لمحاولة استشراق مجموعة السيناريوهات المرشحة لأن تبصر النور في ليبيا التي دخلت في نادي الدول المستهدفة بحرب طابعها الأهم غربي: حرب كوسوفو 1999، وغزو العراق 2003. حالتان تختلفان كل الاختلاف، لكن يجمعهما عنصر أساسي: حرب غربية (أطلسية صرفة في يوغسلافيا، وأميركية - بريطانية فعلياً في العراق) ضد دولة عدوّ «مارقة». في البلقان، كانت إحدى أغرب الحروب في التاريخ، سُمّيت «حرب الريموت كونترول» حيناً، بما أنها ظلت حرباً من الجو، ولم تطأ قدم أي جندي أطلسي أرض «العدو» سوى عند «الأصدقاء» في كوسوفو، وحرب «الصفير خسارة» في أرواح الجهة المهاجمة أحياناً، مع تكريسها مبدأً جديداً في العلاقات الدولية من خلال شرعنة الاحتلال تحت حجة «التدخل الإنساني»، ما أعطاه صفة «الحرب الإنسانية». لكن في المحصلة، كانت حرباً غير إنسانية

جنود إسبان يحضرون صاروخاً على طائرتهم لقصف ليبيا في قاعدة إيطالية أمس (انريكو لوتشي - أ ب)



الحظر الجوّي من صدام إلى القذافي

للاكراد. وبدأت عملية إغاثة دولية في كردستان العراقية، وفرض منطقة حظر طيران بقيادة الولايات المتحدة فوق خط عرض 36 شمالاً. وتحت مسمى «عملية توفير الحماية».

وفي 26 آب عام 1992، استخدم التحالف القرار الرقم 688 لإعلان منطقة حظر طيران تغطي جميع الأصول الجوية العراقية تحت خط عرض 33 جنوباً. غير أن منطقة الحظر لم تحم أبداً المدنيين في الجنوب بصورة حقيقية، لأن القوات البرية للنظام كانت لا تزال قادرة على استخدام المدفعية والوسائل الأخرى.

أسهم فرض حظر الطيران على العراق في إقامة إقليم كردستان في الشمال، وحماية الشيعة في الجنوب، وإن ليس بصورة مطلقة. في المقابل، لا يزال الغموض يكتنف كيفية سير الأمور في ليبيا بعد قرار فرض الحظر الجوي، فيما أن تعمل الدول الغربية على تجريد القذافي من سلاح الطيران الذي يمنحه التفوق العسكري على الثوار، ثم ترك الأحداث تسير على هواها من دون تدخل. أما السيناريو الآخر، فهو أن يفتح قرار حظر الطيران الباب أمام تدخل بري للقوات المناهضة لإسقاط القذافي.

لا شك أن المصالح النفطية التي دفعت الدول الغربية إلى التدخل عسكرياً في ليبيا، سترسم بنفسها اتجاه الأحداث، لكن نايتس يقول في تقريره: «التاريخ يبين أن فرض مناطق حظر طيران هو منحدر زلق. فمن السهل بدء مثل هذه المهمات لكن من الصعب جداً إنهاؤها...».

العسكري. في 29 تشرين الثاني من العام نفسه، أصدر مجلس الأمن قراره الرقم 678، الذي سمح للدول المتعاونة مع الكويت باستخدام «جميع الوسائل الضرورية» لتنفيذ قرار المجلس الرقم 660، ومنح صدام مهلة حتى 15 كانون الثاني للانسحاب حداً أقصى. انتهت المهلة من دون أي انسحاب عراقي، وبعد يومين، أي في 17 كانون الثاني، بدأت حرب الخليج الثانية أو «عاصفة الصحراء» بقصف جوي على العراق شنته قوات التحالف.

بعد نحو 40 يوماً، قال بوش الأب: «الكويت أصبحت محررة، وهزم الجيش العراقي». ورأى أن المهمة الرئيسية لقوات الائتلاف كانت «تحرير الكويت»، وأن تغيير النظام السياسي في العراق هو «شأن داخلي»، لكن حدث أن صوب جندي مجهول قوهة دبابته باتجاه إحدى صور الرئيس العراقي في البصرة، فقمتت القوات العسكرية العراقية المنتفضين ما أدى إلى كارثة إنسانية على الحدود مع كل من إيران وتركيا.

في السياق، نشر معهد «واشنطن لسياسة الشرق الأدنى» في أواخر شباط الماضي تقريراً أعده الباحث مايكل نايتس عن احتمال فرض منطقة حظر جوية على ليبيا، والدروس التي يُمكن الاستفادة منها من تجارب سابقة في هذا المجال. وقال إنه في 5 نيسان عام 1991، عمل العديد من شركاء التحالف من أجل التصديق على قرار مجلس الأمن الرقم 688، الذي طالب بأن تنهي بغداد قمعها

العراقية من الكويت.

يمكن تسجيل نقطة التحول في الأزمة الليبية ابتداءً من ليل الخميس الماضي، حين صدر القرار 1973، الذي نص على حظر جميع رحلات الطيران فوق الأجواء الليبية بهدف حماية المدنيين، على أن تستثنى رحلات الإمدادات الإنسانية، ودعوة جميع الدول الأعضاء إلى اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لحماية المدنيين والمناطق السكنية، ما يعني السماح بالقيام بإجراء منفرد من جانب دولة أو بالتنسيق مع منظمات، واستخدام القوة العسكرية لحماية المدنيين.

هكذا بدأ التحالف الدولي تدخله العسكري، وقصف أهدافاً ليبية جواً وبحراً. وبالتوازي مع بدء العمليات، قال مسؤول فرنسي: «قد يستغرق الأمر وقتاً طويلاً نسبياً، لكن لا يمكننا أن نستبعد أيضاً مخرجاً سريعاً...».

في العراق بدا السيناريو مختلفاً. لم يكن لفرض الحظر الجوي علاقة مباشرة بحرب الخليج الثانية، بل تراكمات أفضت إلى تمرد شعبي ضد الرئيس الراحل صدام حسين، مباشرة بعد انسحاب القوات العراقية من الكويت. غزا العراق الكويت في 2 آب عام 1990، فندد مجلس الأمن بالغزو في قراره الرقم 660، وطالب العراق بالانسحاب الكامل. بعد أربعة أيام، أصدر المجلس قراره الرقم 661 القاضي بفرض عقوبات اقتصادية على العراق، في هذا الوقت، بدا أن الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش الأب قد حسم قراره بالتدخل

ربه أبو عمو

كان قرار مجلس الأمن الرقم 1973، الذي جرى التصويت عليه بغالبية الأعضاء ليل الخميس الماضي، مدخلاً لحرب حقيقية بدأت تشن على ليبيا. هي ليست المرة الأولى التي يتخذ فيها مجلس الأمن قرار فرض الحظر الجوي على بلد عربي، إذ سبق لدول الحلفاء، التي شنت حرب «عاصفة الصحراء» لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي، أن فرضت حظراً مماثلاً على العراق. الفارق أنه في الحالة الليبية، كان فرض الحظر مدخلاً للتدخل العسكري المباشر، فيما جاء فرض الحظر على العراق في أعقاب عاصفة الصحراء، وانسحاب القوات

ماذا بعد قرار فرض حظر الطيران فوق ليبيا؟ لا يزال سير الأحداث غامضاً، لكن تجربة مماثلة خضع لها العراق عامي 1991 و1992، قد تكون مثالا حياً لتجربة تتكرر في بلد مختلف وظروف مغايرة. فهل يحمي القرار الثوار كما ادعى أم يأخذ البلد نحو الهاوية؟



القوات الدولية بدأت غاراتها على ليبيا (ستيفان أغوستيني - أ ف ب)